

Distr.: General  
13 February 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٣١ من القائمة الأولية\*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ٢٧

الأنشطة المشتركة التمويل

### المحتويات

الصفحة

٢	ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية . . . . .
٣	باء - وحدة التفتيش المشتركة . . . . .
٧	جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق . . . . .
١٢	الولايات التشريعية . . . . .

\* A/67/50.



## ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية

## التوجه العام

٢٧-١ أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٣٥٧ (د-٢٩)، لجنة الخدمة المدنية الدولية من أجل تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتعمل اللجنة، بموجب نظامها الأساسي، بصفتها جهازاً فرعياً تابعاً للجمعية العامة. وهي تؤدي مهامها للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى التي تشترك في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتسترشد اللجنة في أداء مهامها بالمبدأ الوارد في الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، وهو المبدأ الذي يهدف إلى إقامة خدمة مدنية دولية موحدة واحدة عن طريق تطبيق معايير ومنهجيات وترتيبات موحدة فيما يتعلق بشؤون الموظفين. وكلفت اللجنة أيضاً، من خلال قرار الجمعية ٢١٦/٥١ و ٢١٦/٥٢، بالقيام بدور ريادي في وضع نهج مبتكرة في مجال إدارة الموارد البشرية في إطار الإصلاح الشامل الذي يجري حالياً في المنظمات التابعة للنظام الموحد.

**هدف المنظمة:** تنسيق وتنظيم شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٣٣٥٧ (د-٢٩) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤

الإنتاجات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) ارتفاع جودة الخدمات الفنية المقدمة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية	(أ) '١' تقييم إيجابي من قبل اللجنة للتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة المقدمة
(ب) وضع نظامي أجور واستحقاقات فعالين بموجب مبدأي نوبلير وفليمينغ يفيان باحتياجات المنظمة	(ب) اعتماد اللجنة لنسبة مئوية مرتفعة من التوصيات المتعلقة بنظامي الأجور والاستحقاقات
(ج) تحسين منهجية قياس تكلفة المعيشة	(ج) الحفاظ على النسبة المئوية للمقترحات التي توافق عليها اللجنة فيما يتعلق بمقاييس تكلفة المعيشة
(د) تحديث تصنيفات تسوية مقر العمل وعتبات إعانة الإيجار وتصنيفات التنقل/المشقة لجميع مراكز العمل في نظام الأمم المتحدة الموحد	(د) '١' الحفاظ على المدة الزمنية بين طلب إجراء دراسات استقصائية وإجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتكلفة المعيشة، وعلى عدد مراكز العمل المشمولة بالاستعراض فيما يتعلق بتصنيف المشقة والتنقل
	'٢' الحفاظ على معدل إنجاز كل طلبات تصنيف

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحديث نظام معدلات بدل الإقامة اليومي	(هـ) الحفاظ على المدة الزمنية التي يتطلبها تطبيق التغييرات في نظام معدلات بدل الإقامة
	المشقة لمراكز العمل الميدانية (٢٥٠ في السنة)

### الاستراتيجية

٢٧-٢ كي تحقق اللجنة أهدافها، ومع مراعاة القيود التي تفرضها الدول الأعضاء على الخدمة الوطنية فيها، يتضمن برنامج عمل اللجنة الأهداف التالية: (أ) مواصلة تطوير وتعزيز النظام الموحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات بموجب مبدئي نوبلمير وفليمينغ؛ (ب) وتحقيق التساوي بين القدرة الشرائية للمرتبات على النطاق العالمي من خلال تصنيفات تسويات مقر العمل؛ (ج) ووضع وتعهد نظام لتقييم منصف للعمل وغيره من نظم إدارة الموارد البشرية؛ (د) وتوفير التوجيه والمشورة بشأن إدارة تلك النظم؛ (هـ) وتوفير دعم فني للدول الأعضاء والمنظمات التابعة للنظام الموحد (بما في ذلك الموظفون) لإصلاح وتعهد نظام متسق وفعال لإدارة الموارد البشرية يتمشى على نحو أوثق مع تحقيق الغايات والأهداف التنظيمية.

### باء - وحدة التفتيش المشتركة

#### التوجه العام

٢٧-٣ وفقاً للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣١، المرفق)، يتمتع المفتشون بأوسع السلطات للتحقيق في جميع المسائل ذات الصلة بكفاءة الخدمات وحسن استخدام الأموال، ويقدمون رأياً مستقلاً في هذه المسائل، من خلال عمليات التفتيش والتقييم، يرمي إلى تحسين الإدارة والأساليب المتبعة وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين مؤسسات النظام الموحد. ويتعين على الوحدة أن تتيقن من أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات تجري على نحو يحقق أقصى قدر من الاقتصاد في التكاليف ومن أن استخدام الموارد المتاحة للقيام بتلك الأنشطة يتم على النحو الأمثل.

٢٧-٤ وتضطلع الوحدة، وفقاً للمادة ١ من نظامها الأساسي، بمهام حيال الجمعية العامة، وبالمثل حيال الهيئات التشريعية لمؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة، وتكون مسؤولة أمامها.

٢٧-٥ واستنادا إلى النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، فإنها تستخدم ثلاث أدوات تنظيمية لتنفيذ الإدارة على أساس النتائج، وهي، برنامج عملها (المادة ٩)، وتقريرها السنوي (المادة ١٠)، وميزانيتها لفترات السنتين (المادة ٢٠). ويقدم برنامج العمل كجزء من التقرير السنوي الذي تبلغ الوحدة من خلاله عن أدائها والذي تقيمه الجمعية العامة.

٢٧-٦ ووفقا للمادة ١٩ من نظام الوحدة الأساسي، يساعد الوحدة أمين تنفيذي ومن يؤذن بهم من موظفين وفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي.

٢٧-٧ وكما هو محدد في نظام متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة، والذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ١٦/٥٤، ولكي تحقق الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة استفادة كاملة وفعالة من تقارير الوحدة، يجب أن تكون التوصيات الواردة في تلك التقارير كما يلي: (أ) موجهة نحو تصحيح أوجه القصور الواضحة باتخاذ تدابير واقعية عملية المنحى لحل المشاكل ذات الأهمية؛ (ب) ومقنعة ومدعمة جيدا بالوقائع والتحليلات الواردة في التقرير؛ (ج) وواقعية من حيث ما تطلبه من الالتزامات المتعلقة بالموارد ومن القدرات التقنية؛ (د) وفعالة من حيث التكاليف؛ (هـ) ودقيقة فيما يتعلق بالإجراءات المراد اتخاذها، والجهات المسؤولة عن اتخاذ تلك الإجراءات، مما يسهل المتابعة الواضحة لتنفيذها والآثار المترتبة عليها، أي وفقا لمبادئ توجيهية محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة الزمنية. وتؤدي أمانة وحدة التفتيش المشتركة دورا هاما يتمثل في مساعدة الوحدة في هذا الصدد ورصد درجة التقبل والتنفيذ للتوصيات بعد صدورها، وعرض ذلك في التقرير السنوي للوحدة.

٢٧-٨ وفي ضوء ما ورد أعلاه، يعكس هذا الإطار الاستراتيجي الطريقة التي تدعم بها أمانة وحدة التفتيش المشتركة أعمال المفتشين، وهي بذلك تركز على قياس أداء الأمانة. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الرقابة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٣، مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمات وهيئات الرقابة الداخلية والخارجية.

٢٧-٩ والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة، الوارد وصفها أدناه، مستخلصة من الأولويات الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للوحدة، على النحو المحدد في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ (A/63/34، المرفق الثالث)، المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه والذي سلمت به الجمعية في الفقرة ١٧ من قرارها ٢٧٢/٦٣. وفي عام ٢٠١٢، استكملت الوحدة الإطار الاستراتيجي، كما طلبت الجمعية العامة ذلك في قرارها ٢٧٠/٦٥ (انظر A/66/34، المرفق الأول). وتقوم المؤشرات التالية على أساس الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل المنقح.

## هدف المنظمة: تحسين تنفيذ واستخدام ومتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وملاحظاتها ورسلها الإدارية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>١' ارتفاع معدل قبول التوصيات على نطاق المنظومة من جانب الأجهزة التشريعية والمنظمات المشاركة، التي جمعت على مدى السنوات الثلاث الماضية</p> <p>٢' ارتفاع معدل تنفيذ التوصيات المقبولة على نطاق المنظومة من جانب المنظمات المشاركة والهيئات التشريعية، التي جمعت على مدى السنوات الثلاث الماضية</p> <p>ازدياد النسبة المئوية للمنظمات المشاركة التي توفر معلومات مستكملة ضمن المهل الزمنية المحددة عن طريق إدخال هذه المعلومات في نظام التتبع الجديد على الإنترنت</p> <p>ارتفاع عدد الزيارات إلى موقع الوحدة على الإنترنت</p>	<p>(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة على اتخاذ قرارات مناسبة التوقيت تؤدي إلى تحسين كفاءة البرامج والبرامج الفرعية وفعاليتها وصلتها بالموضوع</p> <p>(ب) تحسين قدرة المنظمات المشاركة على كفاءة أن تنظر هيئاتها التشريعية في الوقت المناسب وبطريقة مستنيرة في تقارير الوحدة والتوصيات الواردة فيها</p> <p>(ج) زيادة التوعية بتقارير الوحدة وملاحظاتها وإبرازها</p>

## الاستراتيجية

٢٧-١٠ من المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أن يستمر عمل وحدة التفتيش المشتركة في الاستفادة بدرجة أكبر من نتائج الإصلاحات التي نفذت طوال السنوات الماضية. وكما لوحظ أعلاه، قدمت الوحدة، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١١، استراتيجيتها الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل المنقحة (A/66/34، المرفق الأول)، التي ستحدد النهج التي تتناول بها الأمانة أعمالها، بما في ذلك: (أ) وضع نهج أكثر استراتيجية في اختيار المسائل التي سيشملها برنامج العمل من خلال إشراك الدول الأعضاء والهيئات الرقابية الأخرى والمنظمات المشاركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بشكل نشط في وضع إطار مفاهيمي لبرنامج العمل وكذلك من خلال مواكبة التطورات الرئيسية في مجالات الإصلاح الرئيسية ذات الصلة بعمل المنظمة: وبناء على طلب الدول الأعضاء، سيواصل برنامج العمل تركيزه على المسائل المطروحة على نطاق المنظومة، وسيعمل جاهدا على أن يكون متسقا في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية؛ إضافة إلى أن الأمانة ستكفل ملء الشواغر في وظائف التحقيقات في الوقت المناسب لكي تتيح للوحدة الاستجابة لطلبات إجراء التحقيقات؛ (ب) وتعزيز نظام متابعة تنفيذ التوصيات من خلال وضع نظام تتبع قائم على شبكة الإنترنت ومتابعة استباقية أكثر من جانب موظفي الأمانة ووضع استراتيجيات رئيسية لإدارة المعارف بغية كفالة تحسين استخدام منتجات وحدة التفتيش المشتركة؛ (ج) والاستعراض المنهجي والدوري لتنظيم المنظمات المشاركة وإدارتها، وينبغي أن يتيح هذا الأمر للوحدة وضع نظرة عامة وبلورة فهم على نطاق المنظومة لأداء المنظمات المشاركة: وستتيح هذه الاستعراضات الخاصة بكل وكالة على حدة للوحدة أيضا تحديد المسائل المطروحة على نطاق المنظومة والمسائل العامة التي يتعين معالجتها في الاستعراضات والتقييمات المواضيعية، التي سيعمل موظفو الأمانة بوصفهم جهات تنسيق لها برصد الأحداث والتطورات في المنظمات المشاركة؛ (د) ووضع آلية للتقييم الذاتي لأنشطة الوحدة بغية كفالة أن يستند عمل الوحدة إلى أحدث الطرق في ميادين التقييم والتفتيش والتحقيقات، وسترافق ذلك زيادة التعامل والتفاعل مع الهيئات الرقابية الأخرى، ومنها مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات، والمؤتمر الدولي للمحققين؛ (هـ) وتعزيز قدرات موظفي التقييم من خلال وضع برامج تدريبية مناسبة في المجالات ذات الصلة التي تهم الوحدة: سيركز هذا التدريب من الناحية الاستراتيجية على تقييم منهجيات التقييم وأساليب التحقيق وكذلك على مجالات الإصلاح الرئيسية التي تهم عمل الأمم المتحدة.

## جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق التوجه العام

٢٧-١١ تقع على عاتق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مسؤولية تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق في سياسات وبرامج وأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها واستجابة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية. وقد حل المجلس، الذي يتألف من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، محل لجنة التنسيق الإدارية السابقة (التي أنشئت في عام ١٩٤٦). بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣ (د-٣). وقد أنشأ مجلس الرؤساء التنفيذيين لجنتين رفيعتي المستوى لمساعدته، هما: اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، التي يتمثل دورها المركزي في وضع سياسات واستراتيجيات وتوجيهات متسقة وفعالة لمنظومة الأمم المتحدة لمواجهة ما يستجد من تحديات ومسائل ذات صلة بالتعاون والتنمية الدوليين؛ واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التي تقوم بوضع السياسة العامة وتقديم التوجيه إلى مؤسسات المنظومة في المسائل الإدارية والتنظيمية والمتعلقة بالأمن والسلامة التي تهم المنظومة برمتها، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات بشأن هذه المسائل، وتساعد في إدارة النظام الموحد للأجور والاستحقاقات. وفي عام ٢٠٠٨، أصبحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الركيزة الثالثة في هيكل المجلس، ومسؤولة عن تنسيق عمليات التنمية على الصعيد القطري. ويتلقى هيكل المجلس، باستثناء أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، غير المدعومة ماليا من ميزانية أمانة المجلس، الخدمات والدعم من جانب أمانة واحدة ممولة بشكل مشترك.

٢٧-١٢ وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيركز المجلس على أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتنسيق هذه الأنشطة بغية التعجيل بالتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة منها في إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية. وستركز الجهود التي سيبذلها المجلس على ما يلي: تعميق فهم وتنسيق الاستجابات المشتركة للتحديات العالمية، مثل تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتغير المناخ، وأزمة الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، وقضايا السلامة والأمن، وفقا للولايات الحكومية الدولية؛ وتحقيق تعبئة شاملة ومحددة الأغراض لجميع الموارد والقدرات وتعزيز تبادل المعارف؛ والمساعدة على زيادة الشفافية والمساءلة. وسيعزز المجلس أيضا دعم المنظومة لتنفيذ الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والذي يجري كل أربع سنوات، والتنمية المستدامة لأفريقيا ضمن الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسيدعم

بنشاط تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات وبرامج المنظومة، وفقاً للولايات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المجلس بذل جهوده الرامية إلى كفالة أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة، وأماكن العمل التابعة لها وأصولها، بسبل منها تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لنظام فعال وموحد لإدارة الأمن.

٢٧-١٣ وسيواصل المجلس، من خلال لجنته البرنامجية الرفيعة المستوى، تعزيز العمل المشترك عبر مجموعة واسعة من الولايات الحكومية الدولية بهدف مواصلة تعزيز الاتساق والفعالية في مساهمة المنظومة في النهوض بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي السياق نفسه، سيجري إيلاء اهتمام خاص للتوفيق بين الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعماً للاستعراضات الحكومية الدولية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مجالس إدارة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. وستواصل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، في الوقت نفسه، مسح وتحديد القضايا البرنامجية المستجدة التي تتطلب استجابة على نطاق المنظومة، ووضع نهج مشتركة بشأن القضايا ذات الأولوية من قبيل تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وتأثير الأزمة المالية والاقتصادية على التنمية، والانتعاش عقب انتهاء الأزمات.

٢٧-١٤ وسيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين عمله، من خلال لجنته الإدارية الرفيعة المستوى، لتعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نطاق المنظومة من أجل توفير ما يلزم لتحسين السلامة والأمن لموظفي منظومة الأمم المتحدة وأماكن العمل التابعة لها وأصولها. وسيعمل على تعزيز التعاون فيما يلي: تعزيز المساءلة والشفافية في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ ومواءمة ممارسات إدارة الموارد البشرية على نحو يتوافق مع الإصلاحات الأخيرة التي وافقت عليها مجالس إدارة المنظمات الأعضاء؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين الإدارة وتحسين إنجاز البرامج؛ وتشجيع أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الإدارة من خلال أمور في جملتها ممارسات الأعمال المنسقة بين جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة. وفي مجال إدارة الموارد البشرية، سينصب التركيز على تعزيز التعاون مع لجنة الخدمة المدنية الدولية وعلى المواءمة بين الممارسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية. وفي مجالات الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، سينصب التركيز باستمرار على: دعم توسيع نطاق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والأنشطة اللاحقة للتنفيذ في جميع وحدات المنظومة؛ وتنفيذ تقديم خدمات الخزانة المشتركة التي تبين أنها يمكن أن تحقق وفورات كبيرة؛ والانتهاء من تطوير قاعدة بيانات متقدمة للإحصاءات المالية بشأن منظومة الأمم المتحدة بأكملها؛ وزيادة تطوير أفضل الممارسات المالية والمتعلقة



بالميزانية. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستولى عناية خاصة للاستفادة من الاستثمارات الموظفة فيها، ولا سيما من خلال تحديد أفضل الممارسات المشتركة ومواصلة استخدام إطار مشترك لتحليل نفقات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن التطورات الأخرى في مجال مرافق اتصالات البيانات المشتركة. وسيولي المجلس، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، اهتماماً خاصاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لإنجاز المزيد بناء على النتائج التي تحققت عن طريق خطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمواءمة ممارسات الأعمال. وسيسعى إلى تعزيز المزيد من المبادرات لتسهيل إمكانية حصول الدول الأعضاء والجمهور العام على المعلومات بشأن منظومة الأمم المتحدة، بطرق منها نشر القرارات المشتركة بين الوكالات.

٢٧-١٥ وسيستمر تنظيم عمل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لضمان توفير خدمات الدعم بكفاءة وفعالية فيما يتصل بوظائفها الرئيسية، وهي: (أ) تسهيل تدفق المعلومات بطريقة أكثر انتظاماً وترتيباً بشأن التوجهات والتطورات الرئيسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى المنظومة ككل. وستكون هذه الخدمة ذات قيمة خاصة للوكالات الأصغر حجماً. وستوفر أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين خدمة لتبادل المعلومات يمكن أن تستفيد منها جميع الأطراف، وتدعم القدرة المعززة على تقاسم المعارف على نطاق المنظومة، بما في ذلك الإحصاءات المالية، وإحصاءات الموظفين، وحصر الأعداد الفعلية للموظفين الميدانيين، فضلاً عن السياسات والممارسات؛ (ب) وتشجيع المزيد من المبادرات لتيسير حصول الدول الأعضاء وعامة الناس على المعلومات بشأن منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) وكفالة أن تكون المناقشات الاستراتيجية لمجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعاته مدعومة بمواد تحليلية سليمة تضيف مجاًلاً وقيمة للمساهمات والمعارف التي توفرهافرادى المنظمات؛ (د) ودعم المجلس في تطوير هيكل دوراته ومضمونها وتنظيمها على نحو مرن يستجيب للاحتياجات التي تزداد تدريجياً؛ (هـ) وتطوير تحليلات ومعلومات تساعد المجلس على زيادة فهم المسائل المتعلقة بازدياد واحة وتداخل الأنشطة في مجالات محددة، وتساعد المجلس في وضع منهجية على نطاق المنظومة لمختلف الوكالات العاملة على القضية نفسها؛ (و) وتعزيز تعامل المجلس مع الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعامل أمانة المجلس مع لجنة البرنامج والتنسيق، بطرق منها تيسير مشاركة الرؤساء التنفيذيين في المنتديات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى وتحسين التقارير التي يقدمها المجلس إلى الهيئات الحكومية الدولية.

**هدف المنظمة:** الاستفادة من القدرة الكاملة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج أفضل في الاستجابة للولايات الحكومية الدولية والتحديات المستجدة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز التعاون الأفقي فيما بين المنظمات الأعضاء (أ) '١' عدد المبادرات المشتركة التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة (مثل ورقات الموقف المشتركة لتنسيق تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء) التي توضع عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين استجابة لتحديات عالمية	
	'٢' عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية، التي تضطلع بها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى وشبكائهما الفرعية، في شكل فرق عمل وأفرقة عاملة، استجابة للقرارات الصادرة عن مجالس إدارة المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين
	'٣' عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية الرامية إلى تنفيذ مقررات الأجهزة الحكومية الدولية، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي توافق عليها الجمعية العامة
(ب) تعزيز اتساق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (ب) '١' زيادة عدد الاستجابات المنسقة على صعيد المنظومة، التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكائهما الفنية (الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات) لمبادرات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومسائل إدارة شؤون الموظفين، والمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية	
	'٢' عدد تدابير الاتساق والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة المنفذة عقب إكمال الأنشطة المنسقة على نطاق المنظومة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>١' عدد الإجراءات المتخذة لتعزيز تبادل المعارف على نطاق المنظومة من خلال ادخال الإضافات والتحسينات على الملفات والأدوات المعرفية (سواء إن كانت على شبكة الإنترنت أو ورقية)</p>	<p>(ج) تحسين تبادل المعارف في إطار المنظومة ومع الدول الأعضاء وزيادة كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظومة الأمم المتحدة</p>
<p>٢' عدد معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتمد عليها الوكالات بناءً على أفضل الممارسات في هذا المجال والاحتياجات المؤسسية الموضوعة من خلال إجراء مشاورات على نطاق المنظومة</p>	
<p>١' تقديم جميع المعلومات عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب لتنظر فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لغرض تنفيذها وفي مرحلة ما بعد التنفيذ</p>	<p>(د) صُنع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة قرارات مستنيرة فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومرحلة ما بعد التنفيذ</p>
<p>٢' إبلاغ الدول الأعضاء في الوقت المناسب بجميع المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في اعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام</p>	

### الاستراتيجية

٢٧-١٦ خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومن أجل دعم مجلس الرؤساء التنفيذيين، ستقوم اللجنتان الرفيعتا المستوى بإشراك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بطريقة فعالة، ضمن إطار مشترك، لاتخاذ اجراءات استراتيجية تتعلق بتعزيز الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، والمسائل التنظيمية والإدارية بغية تعزيز قدرة مؤسسات النظام الموحد عن طريق الاستخدام المتسق والمنسق للموارد والقدرات والمعارف. وستركز اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى على تحقيق قدر أكبر من التآزر فيما بين سياسات وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز الأثر العام للمنظومة في مساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وستواصل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز الاتساق والتنسيق فيما يتعلق بالعمليات على المستوى القطري. وستلجأ اللجنتان، كلما كان ذلك ضرورياً، إلى الشبكات والأفرقة العاملة والمجموعات المشتركة بين الوكالات لتعزيز الروابط بين عمل المنظومة

المعياري والتنفيذي وكفالة مراعاة مواضيع السياسات الأفقية الرئيسية، وهي التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، في عملية صنع القرار. وستواصل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، من خلال شبكاتها الفنية المعنية بالشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، والأمن، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، والشؤون القانونية، والمسائل المتعلقة بالمجالات الطبية، التركيز على التعاون بين الوكالات لتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة وأماكن العمل التابعة لها وأصولها، بسبل منها تعزيز نظام إدارة الأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز المساءلة والشفافية على نطاق المنظومة؛ ونشر أفضل الممارسات ونهج الإدارة الحديثة، والشرابات في جميع المجالات الإدارية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية، والمشتريات، والأمن، وإدارة الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمسائل الطبية.

٢٧-١٧ وفيما يتعلق باعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، سيركز فريق المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة على ما يلي: (أ) وضع وتعهّد توجيهات فيما يتعلق بالمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام ومعالجة مسائل فنية محددة فيها؛ (ب) وتيسير تبادل المعلومات بشأن تنفيذ المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك التحديات التي صودفت في تنفيذها وأنشطة ما بعد التنفيذ ورصد وتنسيق النظم الحاسوبية المتنوعة، من خلال شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني والتقارير والاجتماعات؛ (ج) ودعم تقديم مدخلات فيما يتصل بالتطورات المتعلقة بالمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، ودعم فهم تلك التطورات من خلال رصدها، وإعداد التقارير بشأن مشروع المعايير، وحضور اجتماعات مجلس المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، وتزويد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب بالمعلومات المتعلقة بهذه التطورات.

## الولايات التشريعية

### ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية

#### قرارات الجمعية العامة

النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية	٣٣٥٧ (د-٢٩)
النظام الموحد للأمم المتحدة: تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية	٢١٦/٥١ و ٢١٦/٥٢

## باء - وحدة التفتيش المشتركة

## قرارات الجمعية العامة

النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة	١٩٢/٣١
وحدة التفتيش المشتركة	٢٨٤/٥٧ و ٢٣٣/٥٠
	ألف وباء، و ٢٨٦/٥٨
	و ٢٦٧/٥٩ و ٢٥٨/٦٠
	و ٢٣٨/٦١ و ٢٢٦/٦٢
تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٧ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٨	٢٤٦/٦٢
تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٩	٢٧٢/٦٣
تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٩ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٠	٢٦٢/٦٤
تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ وبرنامج عملها لعام ٢٠١١	٢٧٠/٦٥

## جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

## قرار ومقرر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنسيق	١٣ (د-٣)
مواصلة النظر في تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الإدارية	٣٢١/٢٠٠١

## قرارات الجمعية العامة

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	٢٩٥/٥٧
الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢
الاستثمار في الأمم المتحدة لتُصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي	٢٨٣/٦٠
الاتساق على نطاق المنظومة	٢٧٧/٦٢ و ٣١١/٦٣
تخطيط البرامج	٢٢٤/٦٢ و ٢٤٧/٦٣
	و ٢٢٩/٦٤ و ٢٤٤/٦٥
	و ٨/٦٦